الصناعة التحويلية في الوطن العربي
تقييم دوافعها وأهدافها

دكتور عرفان شافعي *

مقدمة :

بالرغم من توافر بعض الدراسات عن الصناعة التحويلية أو بعض فروعها في بعض الدول العربية ، وبالرغم من تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالتنمية الصناعية وتنسيقها بقدر الامكان بين دول المنطقة ، الا أن الصناعة التحويلية لا تزال من القطاعات المهملة نسبيا في الدراسات الاقتصادية الشمولية على مستوى العالم العربي ككل .

وتهدف هذه الدراسة الى المساهمة في سد بعض جوانب معينة من النقص في المعرفة عن قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي . فتقدم أولا تحديدا اجماليا لواقع الصناعة التحويلية وفروعها في المنطقة العربية ومقارنة لبعض خصائصها الهيكلية البارزة في أوائل السبعينات . كما تقدم ثانيا تصورا مقارنا عن التطورات العريضة المستهدفة في قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي في منتصف السبعينات وذلك بالقدر الذي سمحت به البيانات . وتشمل الدراسة في نطاقها اثنى عشر دولة عربية هي الاردن وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب . وقد شكلت هذه الدول فيما بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات (**) .

---

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت والمعهد القومي للتنمية الادارية بالقاهرة .

** يشكر الكاتب مركز التنمية الصناعية للدول العربية على اتاحة الفرصة له للمشاركة في الاشراف واعداد بعض الابحاث التمهيدية والميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وخاصة الورقة الخلفية المقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الثالث لوزراء الصناعة العرب المنعقد في طرابلس — ليبيا في ابريل ١٩٧٤ . بعنوان : « الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية » ، والدراسة المقارنة بعنوان **خطط التنمية في الدول العربية** المنشورة بواسطة المركز عام ١٩٧٤ ، وبالانجليزية بواسطة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٧٦ ، والتي يمكن الرجوع اليها لمزيد من التفصيلات . ويخص بالشكر د . رفيق سويلم ود . سامي خليل والسادة / محمود حسين ودانيال عبد الله .

المبحث الاول

عن واقع الصناعـــة التحويلية في العـــالم العربي

اولا : نصيب العالم العربي من الصناعة التحويلية :

للصناعة التحويلية دور ضئيل نسبيا ، لكنه يمكن ان يكون دورا هاما ومتزايدا على مر الوقت ، في النشـاط الاقتصادي لمعظم الدول النامية . فالصناعة التحويلية ـــ اذا احسن تخطيط نموها ـــ يمكن أن تساهم في تنشيط القطاعات الاخرى والاسراع بمعدلات النمو في الناتج القومي ، كما تؤدي الى تنويع هيكل الانتاج ، وتنمية الصادرات ، وفي اتاحة مجالات العمـــل المنتج للايدي العاملة المتزايدة ، وفي تحسين توزيع الناتج القومي بين شتى المناطق والاقاليم ، كما تفيد في نقل وتطويع التكنولوجيا من الخارج ، وجعل الاقتصاد القومي أقل تعرضا للضغوط الخارجية التي قد يواجهها .

وللالمام ببعض الابعاد الحقيقية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية يلزم الاشارة الى عدة حقائق مبدئية يستدل منها على التخلف النسبـــي للمنطقة العربية في المسيرة التصنيعية في أوائل السبعينات .

١ ـــ لم تحظ مجموعة الدول النامية بأكملها بما في ذلك الدول العربية في أوائل السبعينات الا بحصة ضئيلة هي نحو ٧٪ من النشاط الصناعي التحويلي العالمي ، حيث أن معظم مواطن الصنـــاعة التحـــويلية في العالم كانت ولا تزال متركزة في الدول المتقدمة التي سبقت كثيرا في مجالات التنمية والتصنيع .

٢ ـــ بلغت قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية موضع الدراسة ٢٤٧٤ر٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠ ، وهو ما لم يزد عن ٣ر٠٪ من الانتاج التحويلي في العالم ، كما لم يتجاوز ٤٪ من الانتاج التحويلي في الدول النامية (١) .

٣ ـــ كان متوسط نصيب الفرد من **الواردات الصناعية** في المنطقة العربيـــة ٢٧ر٣ دولار أمريكي وهو من أعلى الانصبة بالمقارنة الـــى منـــاطق العالم النامية الاخرى باستثناء أمريكا اللاتينية ، وفي نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من **الصادرات الصناعية** في المنطقة العربية ٩ر٥

دولار أمريكي وكان من اقل الانصبة بالمقارنة الى مناطق العالم النامية الاخرى عام ١٩٧٠ (٢) .

٤ ــ لا يتصف واقع الصناعة التحويلية في العالم العربي بعد بوجود قدر كبير من التعاون أو التنسيق . وبالرغم من مساع محمودة مبدئية في هــذا المضمار الا أن نسبة المنجز الى المنشود لم تزل بعد متواضعة وذلك على نفس الوتيرة في المجالات الاخرى للعمل العربي المشترك ولنفــس الاسباب .

ولقد عاق نمو الصناعة التحويلية في العالم العربي ــ وبدرجات متفاوتة في كل دولة عربية على حدة ــ ظروف عدة منها نقص المعرفــة التكنولوجية الحديثة ، أو عدم توافر رؤوس الاموال الطويلة الاجل بتكلفة مناسبة ، أو ضيق الاسواق المحلية ، أو انغلاق الاسواق الخارجية للتصدير ، أو التعرض للمنافسة القاتلة من الخارج حينا ، أو الاحتماء بسياج جمركي مرتفع حينا اخر ، أو التذبذب الايديولوجي بخصوص دور القطاع العام ونطاق نشاطه ، أو نقص خدمات المصارف والتأمين والنقل والمواصلات ومراكز التدريب ، وبيوت الخبرة ومراكز المعلومات وما الى ذلك مما يخلق البيئة المناسبة للانماء الصناعي . فاذا اضفنا الى ذلك العدوان الاجنبي على المنطقة العربية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الطويل الذي عاصرته وتعاصره المنطقة العربية لكان من غير العسير تفسير التخلف النسبي للصناعة التحويلية في المنطقة . فمن الجلي ان نمو الصناعة التحويلية في التحليل النهائي ما هو الا محصلة لتفاعل عديد من العوامل على مر الوقت . فما من ثورة صناعية حدثت أو يمكن أن تحدث بين عشية وضحاها ، ولا حتى الثورة الصناعية ذاتها في العالم الغربي والتي يقال عنها بحق الان انها كانت « أكثر من صناعية وأقل من ثورة » (٣) بمعنى أنها شملت نواحي اجتماعية وسياسية وثقافية عديدة علاوة على النواحي التكنولوجية البحتة ، كما أن التغيرات المهدة أو المصاحبة لها امتدت على مدار فترة زمنية طويلة .

وتدل أنماط التصنيع (٤) التي تمت من خلال نظم الاسواق الى أن **أول** مراحل الصناعة التحويلية تكون عادة في السلع الاستهلاكية التقليدية والمعروفة وسائل انتاجها في المجتمع كأنشطة طحن الغلال ، وانتاج السكر ، والصابون والاحذية ، وما شابه ذلك من عمليات تحويلية تتصف الى حد كبير بأنها عمليات تحويلية مستقيمة المسار Linear ، حيث تتولى الصناعة بنفسها معظم العمليات اللازمة لنشاطها ولا تعتمد على الصناعات الاخرى سوى في نطاق محدود من المدخلات . ويلي ذلك مرحلة **ثانية** تزداد فيهــا

كثافة راس المال المستخدم في الصناعة التحويلية مع ادخال طرق انتاج جديدة على المجتمع ، ويزداد تخصص النشاط التحويلي ، ويبدأ تشابك الهيكل الصناعي الناشيء بظهور روابط امامية وخلفية بين الصناعات التحويلية وبعضها البعض . وتبدأ المرحلة **الثالثة** بظهور بعض الصناعات الهندسية الخفيفة التي لا تتطلب مواصفات بالغة الدقة نسبيا كانتاج الثلاجات واجهزة تكييف الهواء المعتمدة على موتورات مستوردة ، كما قد يتم تجميع السيارات وبعض الآلات والاجهزة الكهربائية البسيطة نوعا . ثم قد تصل الدول في النهاية الى مرحلة **رابعة** يتوافر لها فيها هيكل صناعي متقدم ومترابط يتصف بالقدرة على انتاج السلع والآلات المعدنية والكيماوية الدقيقة المواصفات ، مع المقدرة الذاتية على تطوير فنون الانتاج . وهذه المراحل التصنيعية الاربعة المذكورة ، متداخلة الى حد ما بطبيعة الحال ، كما انها ليست بالضرورة متتالية او مضمونة الوصول بالنسبة لكل الدول . ومن ناحية اخرى فان اختصار بعض هذه المراحل قد يكون ممكنا الى حد ما في بعض الدول بالتعاون مع مواطن التكنولوجيا المتقدمة في الخارج .

غير أن هناك اربعة استثناءات هامة موجودة لهذا النمط التصنيعي والتلقائي جديرة بالملاحظة . ونذكر من هذه الاستثناءات **اولا** الصناعات الاستخراجية كالبترول ، والتي يعتمد تطويرها عادة على مباداة اجنبية، وتتصف بالاستخدام المكثف لراس المال ، واحتياجات قليلة للايدي العاملة المحلية . كما تتصف هذه الصناعات الاستخراجية بعدم الترابط الصناعي الكبير مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي نظرا لعدم وجود بعض مدخلاتها من الآلات والفنيين محليا من جهة ، وايضا لان معظم انتاجها ليس له سوقا محلية كبيرة من جهة اخرى ، غير أن مثل هذه الصناعات تضطر في احيان كثيرة الى اقامة بعض الهياكل الاساسية اللازمة لنشاطها كاقامة الطرق او المجمعات السكنية او السكك الحديدية او الموانيء والمطارات او مراكز التدريب المهني . والاستثناء **الثاني** لنمط التصنيع التلقائي السابق الاشارة اليه هو عمليات التصنيع المكثفة الجهد بغض النظر عن التكلفة كما هو الحال عند اقامة صناعات الدفاع القومي او احيانا في بعض الدول الاشتراكية . والاستثناء **الثالث** هو نمط الصناعات القائمة على اكتاف بعض المستوطنين الاجانب او الوافدين من ذوي المعرفة التكنولوجية المتقدمة . اما الاستثناء **الرابع** والاخير فهو الصناعات القابلة للارتحال من بقعة لاخرى بسهولة نسبية Foot-loose Industries ، وذلك نظرا لعدم اعتمادها الكبير على هيكل صناعي محلي محدد بل يمكن أن توجد حيثما توجد قوى

عاملةمنضبطة بأجور منخفضة نسبيا ، ومن أمثلة ذلك الصناعات الالكترونية التي تتصف بارتفاع أثمانها مع عدم ثقل أوزانها مما يجعل نفقات شحنها جزءا يسيرا من نفقاتها الكلية وبالتالي سهولة تهجيرها نسبيا .

ثانيا : توطن الصناعة التحويلية وفروعها في العالم العربي :

تشير البيانات المتوافرة في أوائل السبعينات عن الدول موضع الدراسة على تركز نحو ٥٧٪ من نشاط الصناعة التحويلية لهذه المجموعة في ثلاث دول فقط هي مصر والمغرب والجزائر ، حيث بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية فيها على التوالي ٢٦٪ ، ١٨٪ و ١٣٪ من الناتج الاجمالي لصناعة التحويية لدول المجموعة . وقد تلاها في الاهمية النسبية بالترتيب العراق ٨٪ ، لبنان ٦ر٧٪ ، سوريا ٧ر٦٪ ، تونس ٢ر٦٪ ، الكويت ٧ر٥٪ والسودان ٦ر٤٪ . اما الاردن وليبيا فقد بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية في كل منها نحو ٢٪ من الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية لمجموعة الدول موضع الدراسة . انظر الجدول رقم (١) من الملحق الاحصائي . وباستخدام الارقام من ٣١ الى ٣٩ من التصنيف الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية ISIC للدلالة على فروع الصناعة التحويلية بالترتيب يمكن أيضا من نفس الجدول الخروج بالصورة التالية عن التوزيع الجغرافي لناتج فروع الصناعة التحويلية بين دول المجموعة .

٣١ ــ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ : تتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من المغرب ٢٨٪ ، ومصر ١٧٪ ، والجزائر ٨ر١٠٪ ، وتونس ٧ر٩٪ .

٣٢ ــ صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من مصر ٥ر٣٩٪ ، وسوريا ٦ر١٢٪ ، والجزائر ٤ر١٢٪ ، والمغرب ٦ر١٠٪ .

٣٣ ــ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من لبنان ١ر٣٤٪ ، والجزائر ٨ر٢٣٪ ، والمغرب ٢ر٨٪ .

٣٤ ــ صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من مصر ٥ر٤٣٪ ، والمغرب ٣ر٢٤٪ ، وتونس ٣ر١٠٪ ، والعراق ١ر٨٪ .

٣٥ ــ صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على

التوالى في كل من مصر ٢٦٪ ، والكويت ٧ر٢٠٪ ، والمغرب ٢ر١٨٪ ، والعراق ٢ر١٥٪ ، والجزائر ٧٪ .

٣٦ ـ صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من مصر ٥ر١٨٪ ، والجزائر ٩ر١٦٪ ، ولبنان ٢ر١٦٪ ، والعراق ٨ر١٤٪ ، والمغرب ٥ر١٢٪ .

٣٧ ـ الصناعات المعدنية الاساسية : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها في كل من مصر ٨ر٧٦٪ ، ثم تونس ٢ر١٨٪ ، وسوريا ٥٪ .

٣٨ ـ صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات : وتتركز نسبه الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من الجزائر ٥ر٢٧٪ ومصر ٢ر٢٣٪ ، والمغرب ٣ر١٦٪ ، ولبنان ٣ر٧٪ .

٣٩ ـ صناعات تحويلية اخرى (غير كاملة التوصيف) : ونسبة الناتج الاكبر فيها لمصر ٤ر٥٥٪ ، ثم لبنان ٤ر٤٠٪ .

ثالثا : الاهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة عربية :

تتصف الدول النامية عامة بوجود نسبة صغيرة للناتج الاجمالى للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالمقارنة الى الدول الصناعية المتقدمة . فلم تتعد هذه النسبة للدول النامية في مجموعها ٥ر١٤٪ في منتصف الخمسينات و ١٨٪ في منتصف الستينات ، وذلك بالمقارنة الى ٣٠٪ و ٣١٪ على التوالى في الدول الصناعية المتقدمة ذات اقتصاديات السوق .

كما يشير نمط التصنيع السائد في معظم الدول الى تزايد الاهمية النسبية للناتج الاجمالى للصناعة التحويلية في الناتج المحلى الاجمالى على مر الوقت بينما تتناقص الاهمية النسبية للناتج الاجمالي في الانشطة الاولية كالزراعة أو الصناعات الاستخراجية كالبترول . وفي مجموعة الدول العربية موضع الدراسة ، بلغت النسبة اعلاها ١٨٪ في مصر ، وتراوحت بين ١٣ـ١٥٪ في كل من تونس وسوريا ولبنان والمغرب ، كما تراوحت بين ٨ـ١١٪ في كل من الجزائر والعراق والسودان والاردن ، بينما لم تتجاوز ٢ـ٤٪ في كل من ليبيا والكويت وذلك في مستهل السبعينات (٥) .

رابعا : تكوين الناتج الصناعى في الدول العربية :

ولتصنيف ناتج الصناعة التحويلية الى سلع استهلاكية (خفيفة) من ناحية ، وسلع وسيطة وانتاجية (ثقيلة) من ناحية اخرى له بعض الدلالة على نوعية الهيكل الصناعى ومدى المسيرة التصنيعية التى تمت ، ذلك لان التحول من انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الوسيطة والانتاجية يتطلب توافر معرفة تكنولوجية وظروف بيئية معينة (٦) . ومن ناحية اخرى يفيد هذا التبويب للناتج الصناعى في معرفة امكانيات النمو المستقبلية، ذلك أن الاهداف المتوخاه من تنمية السلع الوسيطة والانتاجية هو الوصول الى زيادة متواصلة في الانتاجية وهو الجوهر النهائي المقصود من عملية التنمية الاقتصادية .

والصورة الاجمالية التي تتبين عن الدول العربية في أوائل السبعينات انها قد اهتمت بتنمية الصناعات الخفيفة أكثر منها بتنمية الصناعات الثقيلة ، اذ بلغت نسبة الصناعات الخفيفة الى الناتج الصناعي الاجمالي ٦١٪ بالمقارنة الى ٣٩٪ للصناعات الثقيلة . كما يبدو وأن الدول العربية قد أعطت للصناعات الخفيفة وزنا نسبيا يفوق مالها في المناطق الاقليمية الاخرى بما في ذلك مجموعة الدول النامية ككل ، والتي كانت النسبة فيها للصناعات الخفيفة ٣ر٥٤٪ والثقيلة ٧ر٤٥٪ من الناتج الاجمالي لها عام ١٩٧٠ . ومن الجدير بالذكر أن الاهمية النسبية كانت نحو ٣١٪ للصناعات الخفيفة و٦٩٪ للصناعات الثقيلة في الدول المتقدمة سواء منها اقتصاديات الاسواق أم لدول الاشتراكية (٧) .

ومن حيث مدى الاهتمام النسبي بالسلع الاستهلاكية بالمقارنة الى السلع الوسيطة والانتاجية في الناتج القومي الاجمالى للدول العربية في أوائل السبعينات أمكن تصنيف الدول العربية الاحدى عشر موضع الدراسة الى ثلاث مجموعات . انظر جدول رقم (٢) .

أ ــ دول رجحت فيها كفة السلع الاستهلاكية :

وهي سوريا : السودان ، ليبيا ، لبنان ، تونس ، المغرب ومصر .

ب ــ دول تعادلت فيها كفة السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي الاردن ، والجزائر .

جـ ـ دول رجحت فيها كفة السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي العراق والكويت . وتلعب صناعة النفط في كل منهما دورا نسبيا كبيرا .

وغنى عن الذكر أن رجحان كفة احدى المجموعات السلعية على الاخرى في أي دولة تعكس مدى الثروات الطبيعية الموجودة بها من ناحية ، كما تعكس من ناحية أخرى استراتيجية وتفضيلات الانماء الصناعي المتبعة ومدى تطور هيكل الاقتصاد القومي لكل دولة .

خامسا : الواردات والصادرات الصناعية العربية :

التجارة الخارجية لاي دولة هي الصورة المكملة للهيكل الانتاجى بها ، حيث تستورد الدولة عادة السلع التي لا تقوم بانتاجها بنفسها ، كما تصدر من انتاجها ما لا تستهلكه محليا ، وتتفاوت الاهمية النسبية للتجارةالخارجية من دولة عربية لاخرى . واذا ركزنا النظر على الدور الذي تلعبه السلع الصناعية التحويلية في التجارة الخارجية للدول العربية في أوائل السبعينات لتبينت لنا الصورة التالية استنادا الى الجدول رقم (٣) .

١ ـ من حيث الواردات الصناعية التحويلية فانها **تمتد لتشمل جميع فروع** الصناعة التحويلية الرئيسية : وتشكل الواردات من المنتجات المعدنية والعدد والآلات النسبة الكبرى من الواردات ١ر٣٧٪ ، كما احتلت منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ المرتبة الثانية ٥ر١٦٪ ، وتلاها في الاهمية النسبية منتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ٦ر١٤٪ ثم كل من منتجات الصناعات المعدنية الاساسية ٥ر١٠٪ وصناعات الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ٥ر١٠٪ .

٢ ـ من حيث الصادرات الصناعية التحويلية : فانها **تتركز فقط في عدة فروع** من الصناعات التحويلية هى على الترتيب من حيث أهميتها النسبية منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٢ر٣٩٪ ، والصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ٤ر٣١٪ ، وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ٩ر٢٥٪ .

المبحث الثـاني

عن اهداف الصناعة التحويليـة في العالم العربي

استهدفت الدول العربية في خططها للتنمية في اوائل السبعينـات مواصلة السعي بدرجات متفاوتة لتنميـة وتطويـر الصناعة التحويلية . وسنقوم بادىء ذى بدء باستكشاف بعض الابعاد الرئيسية لاهداف الصناعة التحويلية في العالم العربي في اطار موسـع يشمل التنمية المستهدفة في الاقتصاد القومي لكل دولة على حدة وذلك في ضوء ما اوصت بـه استراتيجية التنمية للامم المتحدة خلال عقد السبعينات من ناحية ، وفي ضوء معدلات النمو المحققة في كل من هذه الدول العربية في أواخـر الستينات من ناحية أخرى ، ثم ننتقل بعد ذلك الى بعض تفصيلات النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها .

اولا : نظرة شمولية الى خطط التنمية العربية في أوائل السبعينات :

نادت استراتيجية التنمية الدولية الموصى بها من الامم المتحدة لعقد السبعينات بأن تسعى الدول النامية لاحراز معدل نمو سنوى قدره ٦٪ على الاقل في المتوسط في الناتج القومى الاجمالى خلال النصف الاول من السبعينات ، وذلك لامكان تضييق الهوة ـ وان كان بخطى بطيئة في نظر البعض ـ بين مستويات المعيشة في الدول النامية والدول المتقدمة . وهذا المعدل المذكور كفيل لو تحقق بمضاعفة الناتج القومي الاجمالي في نحـو عشر سنوات ، كما انه كفيل بأحداث معدل تزايد سنوي لنصيب الفرد من اجمالى الناتج قدره ٣ر٥٪ اذا ما افترضنا معدلا سنويا لتزايد السكـان قدره ٢ر٥٪ . وتسلم استراتيجية التنمية للامم المتحدة بأن على كـل دولة أن تضع لنفسها معدلا للنمو يتلائم مع ظروفهـا الخاصة وامكـانياتها المتاحة (٨) .

وقد استهدفت معظم خطط التنمية في العالم العربي في أوائـل السبعينات معدلات للنمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يتراوح بين ٦ـ٨٪ سنويا ، بينما استهدفت لبنان وبعض الدول العربية البترولية مثل ليبيـا والسعودية والجزائر والعراق معدلات نمو سنوية قدرها ٩٪ تقريبا (٩) . انظر جدول رقم (٤) .

وبالنظر الى متوسط معدلات النمو السنوية الفعلية للناتج المحلي الاجمالي في الفترة ٦٦ ــ ١٩٧٠ نجد أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول العربية في معدلات النمو السنوي المحققة في الماضي . انظر جدول رقم (٤) . فقد تمكنت ليبيا من احراز معدل نمو سنوي مرتفع قدره ١٥٪ سنويا ، وتمكنت الاردن وسوريا وتونس من احراز معدل نمو سنوى قدره ٧٪ وبلغ معدل النمو في الجزائر والكويت والمغرب نحو ٥٪ ، بينما لم يزد المعدل لسبب أو لآخر عن ٣٪ في كل من مصر والعراق والسودان . ولا شك أن الاسترشاد بهذه المعدلات الفعلية للنمو في الماضي القريب رغم فائدته لا يمكننا من التنبؤ بدقة عن احتمالات تحقيق المعدلات المستهدفة في كل دولة في المستقبل ، فان الظروف المحلية والعالمية الدائمة التغير قد تؤدى الى احباط بعض الخطط أو انجاح البعض الاخر بدرجات متفاوتة وغير متوقعة . ويكفى الاشارة هنا الى الارتفاع في أسعار البترول العربي وردود الفعل في اسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول العربية على اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ونظرا لان الظروف والامكانيات الاقتصادية التي تكمن وراء جهود التنمية ليست واحدة في جميع الدول العربية فان بعض الحرص مطلوب كذلك في مقارنة معدلات النمو المذكورة أعلاه . اذ أن ارتفاع معدل النمو في دولة عن دولة اخرى ليس معناه بالضرورة نجاحا اكبر في جهود التنمية ، وذلك لان العبرة الحقيقية هي في القيام بمقارنة معدل النمو الفعلي لكل دولة بمعدل نموها المحتمل خلال نفس الفترة لو أنها احسنت استخدام مواردها على النحو الامثل . فقد يتضح مثلا باجراء مثل هذه المقارنة لكل دولة على حدة أن في بعض الدول السريعة النمو طاقات كامنة لم تستغل بعد استغلالا أمثل ، بينما ان بعض الدول البطيئة النمو قد استخدمت فعلا معظم امكانياتها المتاحة . ولذلك فان التقييم السليم لمعدلات النمو يجب أن يتم في ضوء التقدير الموضوعي للظروف السائدة في كل دولة .

ويتفرع من استراتيجية التنمية للامم المتحدة اهداف قطاعية جزئية جديرة بالذكر . اذ أوصت تلك الاستراتيجية بمعدل نمو سنوى للقطاع الصناعي يبلغ ٨٪ على الاقل في المتوسط في أوائل السبعينات اي بمعدل يفوق بعض الشيء معدل التزايد السنوى في اجمالي الناتج القومي . وقد تبين من دراسة خطط التنمية المتاحة في الدول العربية أن معدلات النمو المستهدفة لناتج الصناعة التحويلية بلغت نحو ٢٠٪ في ليبيا وتراوحت بين ١٤ــ١٦٪ لكل من سوريا والسعودية والجزائر والسودان ، وبين ٩ــ١٢٪ لكل من مصر ولبنان والعراق وتونس والاردن ، وبين ٧ــ٨٪ لكل من المغرب والكويت . أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الفعلية لناتج الصناعة

التحويلية في اواخر الستينات فقد تمكنت عدة دول هي الاردن وسوريا والسودان والعراق وليبيا من احراز ٨٪ او اكثر قليلا ، في حين ان تونس والجزائر ولبنان ومصر والكويت قد احرزت معدلا سنويا لنمو الناتج التحويلي يتراوح ما بين ٣ — ٥٪ . ويلزم هنا ايضا بعض الحرص عند اجراء مقارنات دولية لمعدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية ، حيث ان هذه المعدلات تتوقف على عدة اعتبارات تختلف من دولة لاخرى منها حجم القاعدة الصناعية الموجودة ونوعية فروع الصناعة التحويلية القائمة ، والكثافة الراسمالية والاساليب الانتاجية المستخدمة ، ومعدلات استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة ، وما الى ذلك .

ونظرا لان القطاع الصناعي لا يزدهر الا بوجود تنمية مصاحبة في القطاعات الاخرى التي تمده بالمدخلات او توفر له الخدمات الهيكلية اللازمة، فان توصيات الامم المتحدة عن التنمية في السبعينات تتضمن ان تستهدف الدول النامية تنمية القطاع الزراعى على وجه الخصوص بمعدل نمو سنوي قدره ٤٪ في المتوسط . وهذا المعدل استهدفته فعلا خطط التنمية في بعض الدول العربية ، بل ان بعضها كالعراق والسودان والكويت وليبيا استهدفت معدلا تنمو سنوية اعلى من ذلك تراوحت بين ٨—١٢٪ ، بينما لم يتعدى المعدل المستهدف لنمو الزراعة في تونس والجزائر والمغرب ٣٪ سنويا . وبالنظر الى معدلات النمو المحققة فعلا في القطاع الزراعى في النصف الاخير للستينات يتضح انها تراوحت بين ٣—٦٪ في معظم الدول العربية ، وان معدلات النمو المحققة في الزراعة في تونس والجزائر والمغرب على وجه الخصوص كانت من أعلى المعدلات وتراوحت بين ٦—١١٪ تقريبا وتفوق ما استهدفته هذه الدول الثلاث من معدلات نمو في الزراعة في اوائل السبعينات .

وتنبنى اهداف الامم المتحدة للتنمية على امكانية تزايد معدل الادخار المحلى الاجمالى لتصل الى ٢٠٪ تقريبا من اجمالى الناتج القومى في اوائل السبعينات . ويتضح من تحليل خطط التنمية في الدول العربية المتاحة للدراسة ان معدلات الادخار المحلي الاجمالي المستهدفة تراوحت بين ٨٪ في السودان و ٤٤٪ في ليبيا و ١٤—١٨٪ في كل من مصر والاردن وسوريا ، و ٢٢—٢٨٪ في كل من تونس والكويت والعراق .

على أن العبرة في دراسة التنمية كما هو معروف هي بمعدلات الاستثمار الاجمالى أي بتكوين رأس المال الثابت المحلي . فاذا كان معدل الاستثمار المستهدف طموحا لجأت الدول الى تكملة مدخراتها المحلية بما

تستطيع ان تحصل عليه من التمويل الاجنبي ، اما اذا زاد معدل ادخارها عن طاقتها المحليـــة في استيعاب التكوين الراسمالي الثـــابت فتلجأ الى استثمار ارصدتها الادخارية في الخارج . ومن الملاحظ من دراسة خطط التنمية في الدول العربية ان معـــدلات المستهدفة لاجمالـــي الاستثمار المحلي الثابت تراوحت بين ١١٪ في السودان و ٣٦٪ في الجزائر . وباستثنـــاء الدول البترولية كالعراق والكويت وليبيا فان معظم الخطط في الـــدول العربية استهدفت الاعتماد على بعض التمويل الاجنبي بدرجات متفاوتة . فالادخار المحلي الاجمالي المستهدف كان يكفي لمقابلة نحو ٥٣ـــ٦٠٪ فقط من الاستثمار المحلي الاجمالي المستهدف في الاردن واليمن ، ونحـــو ٧١ـــ٧٩٪ فقط من الاستثمار المستهدف في السودان وتونس ، ومـــن ٨٤ـــ٩٢٪ من الاستثمار المستهدف في سوريا ومصر . والشطر المقابـــل لهذه الصورة في الدول البترولية هو ارتفاع نسبة الادخار المحلى الاجمالى المستهدف الى الاستثمـــار الاجمالي المحلي الثابت المستهدف لتصل الـــى ما بين ١٠٢٪ في العراق و ١٥٩٪ في ليبيا و ١٦٢٪ في الكويت . ولا شك أن التعاون في التمويل الطويل الاجل بين الدول التي لديها فائض ادخارى وبين الدول التي لديها عجز ادخاري فيه منافع متبادلة للطرفين في كثير من مجالات التنمية .

أما فيمـــا يتعلق بدور التجارة الخارجية في عملية التنمية ، فقـــد أوصت استراتيجية الامم المتحدة للتنمية بأن تستهدف الدول النـــامية زيادة صادراتها سنويا بمعدل يزيد قليلا عن ٧٪ مع العمل في نفس الوقت على أن تنمو وارداتها سنويا بما يقل قليلا عن ٧٪ . وقد استهدفت التنمية في الدول العربية المتاحة للدراسة معدلات نمو للصادرات تراوحت سنويا بين ٣٪ في العراق و ١٦٪ في الاردن . أما فيما يتعلق بالواردا ت فان معـــدلات النقص المستهدفة سنويا تتراوح بين ٤٪ في مصر و ١٣٪ في تونس .

ولا يخفى أن مشاكل النقد الاجنبي والعجز في موازين المدفـــوعات في بعض الدول العربية تنقص من قدرتها على استيراد السلع الوسيطـــة والانتاجية مما قد يبطىء من معدلا تتكوين راس المال الثابت ويؤدى الى الابطاء في المسيرة التصنيعية بها ما لم تسعى هذه الدول الى تنمية صادراتها وتخطيط سياستها التجارية والمالية ، وما لم تلق أيضا تعـــاونا مستمرا ووثيقا في الحصول على تمويل قصير الاجل لمقابلة العجز في موازين مدفوعاتها من الدول العربية الاخرى التي تحقق فائضا في موازين مدفوعاتها .

ثانيا : النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية :

١ ــ المستهدف من ناتج الصناعة التحويلية :

يعقد الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، وكذلك من حيث تطور الاهمية النسبية لناتج قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في بداية ونهاية الخطة ، ومن حيث متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في ناتج الصناعة التحويلية . كما تبين المقارنة أيضا نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي (١٠) . وتدل الارقام أن متوسط معدلات النمو السنوى في قطاع الصناعة التحويلية تراوحت بين ١ر٤٪ في خطة الكويت (وهي خطة لم يتم اقرارها من السلطات المختصة وادرجت لاغراض الاسترشاد والمقارنة فقط) ، و ١٩ر٨٪ في ليبيا . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلى الاجمالى تراوحت بين ٥٪ في الكويت و ٣٦ر٧٪ في سوريا .

٢ ــ المستهدف لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٦) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية ونهاية خطة التنمية لكل دولة ، لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية ، وكذلك من حيث معدلات النمو السنوى المستهدفة لكل منهما . وتدل البيانات على أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تراوح بين ــ٨ر١٪ في الكويت وبين ٤ر٧٪ في السعودية ، بينما تراوح معدل تزايد نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية بين ٧ر٠٪ في الكويت و ١ر١٧٪ في ليبيا .

٣ ــ المستهدف من العمالة في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث عدد المشتغلين في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، ومن حيث تطور الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة التحويلية بالنسبة للعدد الكلي للمشتغلين في الاقتصاد القومي ، ومن حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية . وتدل أرقام الجدول رقم (٧) على أن متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في العمالة التحويلية قد تراوح بين ٢ر٦٪ في السعودية و ٢ر١٨٪ في اليمن الشعبية . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية تراوحت بين ٩ر٥٪ في السعودية و ٩ر٣١٪ في تونس .

٤ ـ المستهدف من اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث نسبة قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية الى قيمة كل من الاستثمارات الكلية لكل خطة والناتج المحلى الاجمالى خلال الخطة بالنسبة لكل دولة . وتدل الارقام أن نسبة الاستثمار الثابت الى الاستثمار الكلي الثابت قد تراوحت بين ٦ر٣٪ في السعودية و ٥ر٢٢٪ في اليمن الشعبية . ومن ناحية اخرى تراوحت نسبة الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالى خلال الخطة بين ٥ر٠٪ في السعودية و ٣ر٨٪ في الجزائر .

٥ ـ المستهدف لمتوسط انتاجية المشتغل في الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومي :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث متوسط انتاجية المشتغل في كل من قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومى ككل في بداية ونهاية الخطة ، والزيادة الكلية المستهدفة في انتاجية العامل في كل دولة ، ومعدل النمو السنوى المستهدف . وتدل البيانات على أن متوسط انتاجيةالمشتغل في الصناعة التحويلية كانت أعلاها في السعودية والكويت بسبب كثافة التجهيز الرأسمالى للمشتغل في المتوسط بينما بلغت أدناها في مصر وتونس . وقد تراوح معدل النمو السنوى المستهدف في زيادة المشتغل بين ٩ر٠٪ في الاردن و ٩ر١١٪ في ليبيا ، بينما تراوح معدل النمو السنوي المستهدف في زيادة انتاجية المشتغل في الاقتصاد القومي ككل بين ٤ر١٪ في الكويت و ٦ر٥٪ في ليبيا .

٦ ـ المستهدف لنمو التجارة الخارجية في السلع المصنوعة :

يبين الجدول رقم (٤) معدلات النمو السنوية المستهدفة من الصادرات والواردات المصنعة للدول العربية التي توافرت عنها بيانات ، وهي الاردن ، تونس ، سوريا ، العراق ، مصر ، والمغرب . ومن المستهدف في كل منها تنمية الصادرات بمعدل يفوقنموالواردات باستثناء واحد هو تونس . وقد تفاوت معدل النمو السنوي المستهدف للصادرات بين ٧ر٢٪ في العراق و ٤ر١٦٪ في الاردن ، بينما تفاوت معدل النمو السنوى المستهدف للواردات بين ٤٪ في مصر و ٣ر١٣٪ في تونس .

ثالثا : النمو المستهدف في فروع الصناعة التحويلية (١١) :

تدل البيانات الخاصة بفروع الصناعة التحويلية على أن **الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ** تلعب الدور الاكبر في نشاط الصناعة التحويلية

في كل من الدول العربية حيث تبلغ نحو ٣٠٪ من اجمالى ناتج الصناعة التحويلية في المنطقة ، كما تلعب الصناعات الغذائية الدور الاكبر في ناتج الصناعة التحويلية لكل دولة على حدة باستثناء الكويت . وتتراوح الاهمية النسبية لهذا الفرع الصناعى بين ٥٪ في الكويت و ٢٠٪ في مصر و ٦٣٪ في ليبيا . غير ان الاهمية النسبية المستهدفة لهذا الفرع الصناعي ستتناقص كثيرا في الاقتصاديات القومية للدول العربية المتاح عنها بيانات بسبب التوسع الاسرع في اقامة فروع صناعات تحويلية اخرى . حيث من المستهدف ان تنخفض النسبة من ٤٧٪ الى ٣٧٪ في مصر ، ومن ٤٨٪ الى ٢٧٫٩٪ في تونس ، ومن ٦٣٪ الى ٣٢٫٥٪ في ليبيا .

وتأتي **صناعات النسيج والجلود ومنتجاتها** في المرتبة الثانية في الاهمية عقب الصناعات الغذائية في المنطقة العربية ، حيث تبلغ اهميتها النسبية ٣٢٪ من اجمالي الناتج التحويلي للمنطقة العربية . وتتفاوت الاهمية النسبية لصناعة النسيج من دولة لاخرى في المنطقة العربية موضع الدراسة فتتراوح اهميتها النسبية في ناتج الصناعة التحويلية ما بين ٥٪ في ليبيا و ٤٢٪ في سوريا . ومن المستهدف في الخطط تزايد الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة الصناعية في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات باستثناء مصر التي تستهدف خطتها بعض التراجع في الاهمية النسبية لهذه المجموعة .

اما **صناعات الخشب والاثاث والتركيبات** فاهميتها النسبية في الصناعة التحويلية في كل الدول العربية لا تتعدى ٤٫٤٪ من اجمالى الناتج التحويلى للمنطقة وتتراوح الاهمية النسبية لصناعة الخشب بين ٥٪ في سوريا و ١٪ في كل من مصر والعراق . وهناك زيادة مستهدفة للاهمية النسبية لهذه الصناعة في كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب . ويلاحظ أن بيانات لبنان عن هذه المجموعة الصناعية مندمجة مع بياناتها عن صناعة الورق والطباعة والنشر وغير قابلة للمقارنة مع الدول الاخرى .

اما عن الاهمية النسبية **لصناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر** في ناتج الصناعة التحويلية فتبلغ ٣٪ من اجمالى الناتج التحويلى في المنطقة . وتتراوح الاهمية النسبية للطباعة بين ١٪ في سوريا و ٥٪ في كل من مصر وتونس .وهناكبعض التزايد المستهدف للاهمية النسبية في كل من الدول المتاح عنها بيانات باستثناء مصر .

وتلعب صناعة **الكيماويات ومنتجات البترول** دورا بارزا في هيكل الصناعة التحويلية في المنطقة العربية وتبلغ نسبتها ١٧٪ من اجمالى الناتج التحويلى في المنطقة ، وتبرز الاهمية النسبية للصناعة في الكويت والعراق بصفة خاصة حيث تبلغ الاهمية النسبية ٦٢٪ و ٣٢٪ في كل منهما على التوالى . وتتفاوت الاهمية النسبية لهذه المجموعة في الدول الاخرى بين ١٥ـ١٨٪ في كل من الاردن وتونس ومصر والمغرب و ١٣٪ في ليبيا و ٩٪ في الجزائر ، بينما لا تتعدى ٤٪ في سوريا . ومن الملاحظ وجود بعض التزايد المستهدف لناتج المجموعة الصناعية في كل من الجزائر وليبيا وخاصة الاخيرة منهما .

وتبلغ الاهمية النسبية **لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية ٧٪** من اجمالى الناتج التحويلي للمنطقة ، وتبرز اهميتها النسبية في كل من الاردن والعراق فتتراوح بين ١٣ـ١٥٪ من الناتج الاجمالى للصناعة التحويلية ، بينما تتفاوت الاهمية النسبية في الدول الاخرى بين ٩٪ في تونس و ١٪ في سوريا ، ومن الملاحظ وجود بعض التراجع في الاهمية النسبية المستهدفة لهذه المجموعة الصناعية في كل الدول المتاح عنها بيانات .

اما صناعة **المعادن الاساسية** فهي ضئيلة الاهمية النسبية ولا تتعدى ١ر٤٪ من ناتج الصناعة التحويلية في الدول العربية عامة وتبرز الاهمية النسبية لهذه الصناعة بعض الشيء في كل من تونس ومصر فتبلغ نحو ٤٪ اجمالي الناتج التحويلى لكل منهما . وتستهدف كل من مصر والجزائر تزايدا في الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية .

وتشكل **صناعة المنتجات المعدنية** قدرا ملموسا نسبته ١٣ر٤٪ من الناتج الاجمالي التحويلي في المنطقة لعربية . وتتراوح اهمية الصناعة ما بين ٥٪ في تونس و ٢٨٪ في الجزائر وتتراوح النسبة بين ٩ـ١٠٪ في كل من السودان وسوريا والعراق و١٢ـ١٥٪ في كل من لبنان ومصر والمغرب والكويت . ومن المستهدف تزايد الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية في تونس ومصر والمغرب ، بينما تستهدف الجزائر تراجعا ملحوظا من ٢٨٪ الى ١٤٪ في الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة في اجمالي ناتج الصناعة التحويلية .

رابعا : تقييم النمو المستهدف باستخدام مقياس درجة التصنيع :

من الممكن تقييم هيكل الصناعة التحويلية في العالم العربي في اوائل السبعينات وتطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات على أساس مقارن

فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وبينها وبين دول العالم الاخرى ، باستخدام مقياس تقريبي لدرجة التصنيع في كل دولة على حدة ثم ترتيب الدول العربية في مراحل تصنيعية متتالية وفقا لدرجة التصنيع في كل منها . والمقصود بدرجة التصنيع هنا نسبة الناتج الاجمالى للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الاجمالى للقطاعات السلعية (١٢) .

وباحتساب درجة التصنيع في الدول العربية تبين وجود تباين كبير من دولة لاخرى ، وباتباع التبويب المقترح من البنك الدولى للانشاء والتعمير (١٣) لتبيان مدى تطور الدول وفقا لدرجة التصنيع بها لامكن تحديد موقف الصناعة التحويلية في العالم العربي في أوائل السبعينات (١٤) وكذا تلخيص تطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات وفقا لاربعة مراحل ابتداء بالمرحلة الاولى التي يمكن تسميتها بمرحلة الدول الغير صناعية بعد ، ومرورا بالمرحلة الثانية وهي الدول القائمة بالتصنيع ، ثم بالمرحلة الثالثة وهي الدول شبه الصناعية ، وانتهاء بالمرحلة الاخيرة وهي الدول الصناعية ، وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٩) .

(١) الدول « الغير صناعية بعد » :

وهي التي تبلغ درجة التصنيع فيها أقل من ٢٠٪ ، ولا زالت تتخذ الخطوات المبدئية لتنمية الصناعة التحويلية ، ويتسم القطاع التحويلي الناشىء فيها بانتاج بدائل للسلع المستوردة من السلع الاستهلاكية كالسلع الغذائية والجلدية وبعض السلع الوسيطة كالاسمنت وذلك في ظل حماية جمركية مرتفعة ، ويعوزها بعض المهارات العمالية والادارية المتقدمة .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة السودان والكويت وليبيا والعراق فضلا عن بقية الدول العربية الاخرى التي لم تشملها الدراسة . وتشير البيانات المتوافرة الى أن درجة التصنيع في السودان بلغت ٩ر١٦٪ واستهدفت الوصول الى ١٧٪ في نهاية خطتها . كما أن درجة التصنيع في الكويت بلغت نحو ٦٪ واستهدفت الوصول الى ٨٪ . كما أن درجة التصنيع في ليبيا بلغت ٣٪ واستهدفت الوصول الى ٤٪ . أما في العراق فقد بلغت درجة التصنيع ١٥٪ ولكنها استهدفت الوصول الى ٢٠٪ مما قد يمكن العراق حينئذ من تخطي هذه المرحلة الى المرحلة التالية .

(٢) الدول القائمة بالتصنيع :

وهذه الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٢٠ــ٤٠٪ ، وقطعت شوطا كبيرا في انتاج السلع الاستهلاكية وتعد نفسها للانتقال من مرحلة

التجميع الى النشاط التحويلي الحقيقي ، والى انتاج بدائل محليع للسلع الوسيطة المستوردة وكذلك السلع الانتاجية الى حد ما اذا ما تغلبت على مشاكل العجز في المدفوعات من العملات الاجنبية وضيق السوق المحلية .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة الاردن وتونس والجزائر وسوريا والمغرب ، اذ تشير البيانات المتوافرة الى أن درجة التصنيع في الاردن بلغت ٣١ ٪ واستهدفت الوصول الى ٤١ ٪ في نهاية خطتها بما يكفي للانتقال بها الى المرحلة التالية من مراحل التصنيع . كما تشير البيانات الى ان درجة التصنيع في تونس بلغت ٣٥ ٪ واستهدفت ان تصل الى ٣٢ ٪ في نهاية خطتها . أما الجزائر فقد بلغت درجة التصنيع فيها ٢٥ ٪ واستهدفت أن تصل الى ٤١ ٪ مما يمكنها من الانتقال الى المرحلة التالية من مراحل التصنيع . وبالنسبة لسوريا فان معدل التصنيع بها كان ٣٧ ٪ واستهدفت أن يصل الى ٥٨ ٪ في نهاية خطتها المنتهية مما يمكنها ايضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية . وقد بلغت درجة التصنيع في المغرب ٢٦ ٪ واستهدفت أن تصل الى ٤٢ ٪ مما يمكنها ايضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » .

(٣) الدول شبه الصناعية :

وهي الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٤٠ ــ ٦٠ ٪ ، وتتسم بعمق وتنوع القاعدة الصناعية فيها ، سواء لانتاج او تجميع أو تشطيب معظم السلع الصناعية بما فيها السلع الانتاجية ، واهم المشاكل التي تواجهها الدول في هذه المرحلة الارتفاع بالانتاجية وتنمية الصادرات وتطوير هيكل التعريفة الجمركية الحامي لصناعتها المحلية بالتدريج تمشيا مع تزايد القدرة التنافسية للصناعة المحلية .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تندرج في هذه المرحلة لبنان ومصر . وتشير البيانات المتوافرة الى أن معدل التصنيع بلغ ٥١ ٪ في لبنان ولكن لم يتيسر حساب تطور معدل التصنيع الذي كان مستهدفا في نهاية خطتها التي كانت تنتهي عام ١٩٧٧ . أما فيما يتعلق بمصر ، فتشير البيانات أن معدل التصنيع بلغ ٤١ ٪ وكان من المستهدف أن يصل الى ٤٤ ٪ في نهاية خطتها المنتهية عام ١٩٧٧ .

(٤) الدول الصناعية :

وهي الدول التي تبلغ درجة التصنيع فيها ٦٠ ٪ او اكثر ، واحرزت

معدلات مرتفعة من الانتاجية ، وتساهم فيها الصناعة التحويلية مساهمة كبيرة في الناتج القومي والعمالة والتصدير .

ولم يوجد في العالم العربي أية دولة تندرج في هذه المرحلة الصناعية المتقدمة في أوائل السبعينات كما أنه ليس هناك أية دلائل عن أية دولة عربية قد تصل الى هذه المرحلة في ما تبقى من السبعينات .

وفي الختام تجدر ملاحظة أن المراحل التصنيعية الاربعة المذكورة أعلاه والمأخوذة عن البنك الدولي محددة على أساس تحكمي بعض الشيء لتسهيل المهمة التحليلية . كما تجدر ملاحظة أن أي تقسيم لعملية معقدة كالتنمية الصناعية الى مراحل متتابعة كما أشرنا في مستهل البحث ــ لا يضمن بطبيعة الحال تتالي هذه المراحل جميعها بالنسبة لكل دولة ، وذلك نظرا للاختلاف بينها في الموارد والامكانيات والمقدرة على نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة . ومن الغنى عن الذكر أن معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية قد لا تتحقق بدقة بالضرورة ، اما لقصور في وضع الخطط ذاتها أو لظروف مواتية أو غير مواتية لم تكن في الحسبان عند وضع الخطط .

المبحث الثالث

الملخص والاستنتاجات

هدفت الدراسة الى تحديد وتقييم بعض المعالم الرئيسية لواقع الصناعة التحويلية وتطوراتها المستهدفة في اثنى عشر دولة عربية كونت فيما بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات . وقد تبين أن نسبة كبيرة من النشاط التحويلي تركزت في عدد محدود فقط من هذه الدول موضع الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية لم يمثل الا نسبة متواضعة من انتاج الصناعة التحويلية لمجموعة الدول النامية ككل ، كما أنه لم يشكل بالتالي الا نسبة ضئيلة جدا من انتاج الصناعة التحويلية في العالم . ورغم الاهتمام المتزايد بتنشيط الصناعة التحويلية في الدول العربية في السنوات الاخيرة الا أن دورها في النشاط الاقتصادي العربي لا يزال بصفة عامة محدودا بالمقارنة الى قطاعي الزراعة والصناعات الاستخراجية . وقد لوحظ أن نطاق الواردات العربية من المنتجات التحويلية يمتد ليشمل كافة فروع الصناعة التحويلية بينما أن نطاق الصادرات العربية من المنتجات التحويلية ينحصر فقط في عدة فروع ابتدائية محدودة . وبالاضافة

الى ذلك فان متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية من واردات الصناعة التحويلية يفوق بكثير متوسط نصيبه من صادرات الصناعة التحويلية وذلك عند المقارنة بالدول النامية الاخرى . وهذه كلها بعض دلالات التخلف وابعاد التحدي التي تواجهها المنطقة العربية في المسيرة التصنيعية .

ومن منظور آخر من حيث مدى الاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية بالمقارنة الى السلع الاستهلاكية في هيكل الناتج التحويلي ، فقد أمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات : المجموعة الاولى وقد رجحت فيها كافة السلع الاستهلاكية وتضم مصر والمغرب وتونس وسوريا ولبنان والسودان . والمجموعة الثانية وقد تعادلت فيها كفتي السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة وتضم الجزائر والاردن . والمجموعة الثالثة وقد رجحت فيها نوعا كافة السلع الوسيطة وتضم العراق والكويت . وبصفة عامة تبين أن الدول العربية قد أعطت اهتماما أقل لتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية بالمقارنة الدولية ــ ليس فقط بالنسبة الى الدول الصناعية المتقدمة سواء منها اقتصاديات السوق أم الدول الاشتراكية ــ بل ايضا بالمقارنة الى مجموعة الدول النامية ككل . والامر في نظرنا يستدعي تصحيح هذه الخاصية الهيكلية بقدر الامكان في بعض خطط التصنيع المقبلة للدول العربية وذلك نظرا لما للاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والانتاجية الى مدى معين من أثر في تنشيط حركة التصنيع واعطاء دفعة كبيرة للامام في مسار التنمية الاقتصادية .

وقد بينت الدراسة الزيادات المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي وفي ناتج الصناعة التحويلية وفروعها في الدول موضع الدراسة في منتصف السبعينات واجمالي الاستثمار الثابت المستهدف في القطاع بالنسبة الى القطاعات الاخرى ، ومصادر التمويل الرئيسية ، والتزايد المستهدف في العمالة والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ، وصادراته ووارداته ، وذلك في اطار يسهل المقارنة فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وايضا مع أهداف التنمية الموصى بها في عقد التنمية الثاني للامم المتحدة . ورغم أن معظم خطط التنمية العربية موضع الدراسة قد أعلنت التزامها بالتعاون العربي والتنسيق الاقتصادي الا انه لم يتبين من المستهدفات التفصيلية للصناعة التحويلية سوى قدر ضئيل فقط من الاجراءات الموصلة لهذه الغايات .

وقد أمكن تبويب الدول العربية موضع الدراسة في مراحل صناعية متتالية ثم تقييم أثر خططها التصنيعية المستهدفة في مكانتها الصناعية فيما لو تحققت فرضا خططها بالكامل في منتصف السبعينات . فقامت الدراسة بتطبيق معيار لـ « درجة التصنيع » يعتمد على كيفية تطور نسبة الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الاجمالي للقطاعات السلعية فيما بين البداية والنهاية المستهدفة لكل خطة في كل دولة عربية على حده . ووفقا لهذا المعيار تبين أن المرحلة الصناعية الاولى وهي « مرحلة الدول غير الصناعية بعد » تضم العراق والكويت والسودان وليبيا مع استهداف العراق الانتقال الى المرحلة الصناعية الثانية وهي مرحلة « الدول القائمة بالتصنيع » . وتضم هذه المرحلة الثانية كل من المغرب والجزائر وتونس وسوريا والاردن مع استهداف المغرب وسوريا والاردن الانتقال للمرحلة الثالثة وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » . وتضم هذه المرحلة الثالثة مصر ولبنان قبل الحرب الاهلية . أما المرحلة الرابعة والاخيرة وهي مرحلة « الدول الصناعية » فقد ظلت بعيدة عن مرمى اي دولة عربية في السبعينات . وقد اشارت الدراسة الى خصائص ومدى فائدة مثل هذا التبويب .

ولقد تضافرت في الماضي القريب عدة ظروف غير مواتية ادت الى تخلف الدول العربية كثيرا وطويلا في مسيرة الصناعة التحويلية . غير انه في بعض الظروف الحالية المعاصرة ـ رغم صعوباتها ـ بعض المقومات والفرص المواتية التي يمكن ويجب الاستفادة منها على النحو الامثل في ترسيخ القاعدة الصناعية والانطلاق منها في تنمية تكفل للصناعة العربية ارتفاعا في كفاءتها الانتاجية وتحقق المرجو منها في توزيع عادل للمنافع والاعباء داخل كل من الدول العربية وفيما بينها كمجموعة . ونشير في هذا السياق بوجه خاص الى ضرورة حث الخطوات الجدية للتعاون والتنسيق العربي في شتى مجالات الصناعة التحويلية وصولا الى معدلات للنمو الصناعي والتطور التكنولوجي تفوق ما تستطيع اي دولة منها احرازه على انفراد .

الملحق الاحصائي

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لناتج الصناعة التحويلية وفروعها في الدول العربية عام ١٩٦٩

الدولة	اجمالي الصناعة التحويلية ٪	فروع الصناعة التحويلية (١)								
		٣١ ٪	٣٢ ٪	٣٣ ٪	٣٤ ٪	٣٥ ٪	٣٦ ٪	٣٧ ٪	٣٨ ٪	٣٩
الاردن	٢ر٢	١ر٦	١ر٨	٥ر٣	٢ر٣	٢ر٤	٤ر٨	—	٢ر٨	٢ر٤
تونس	٢ر٦	٧ر٩	٣ر٣	٢ر٨	٣ر١٠	٥ر٤	٩ر٧	١٨ر٢	٣ر٣	—
الجزائر	١٣ر١	٨ر١٠	٤ر١٢	٨ر٢٣	—	٠ر٧	٩ر١٦	—	٥ر٢٧	—
السعودية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	٤ر٦	٠ر٦	٣ر٧	١ر٥	١ر٣	٢ر٢	—	—	١ر٣	—
سوريا	٦ر٧	٩ر٧	٦ر١٢	٦ر٧	٣ر٢	١ر٦ (٢)	١ر٠	٥ر٠	٥ر٠	—
العراق	٨ر٠	١ر٧	٥ر٣	٨ر١	٢ر٨	٢ر١٥	٨ر١٤	—	٥ر٤	—
الكويت	٥ر٧	١ر٧	—	٦ر٤	٨ر٣	٧ر٢٠	٥ر٦	—	٦ر٣	—
لبنان	٦ر٧	٦ر٧	٦ر٨	١ر٣٤	—	—	٢ر١٦	—	٧ر٣	٤ر٤٠
ليبيا	١ر٧	٥ر٣	٤ر٠	٨ر٠	٣ر٢	١ر٣ (٢)	١ر٤	—	٨ر٠	٨ر١
مصر	٢٦ر٠	٠ر١٧	٥ر٣٩	٥ر٩	٥ر٤٣	٠ر٢٦	٥ر١٨	٧٦ر٨	٢ر٢٣	٥٥ر٤
المغرب	١٨ر٢	٠ر٢٨	٦ر١٠	٢ر٨	٣ر٢٤	٢ر١٨	٥ر١٢	—	٣ر١٦	—
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ وفقا لتصنيف الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية (ISIC) ، ومفصلة في المتن تحت عنوان توطن الصناعة التحويلية وفروعها في العالم العربي .

٢ لا تتضمن نشاط تكرير البترول حيث ورد ضمن الصناعات الاستخراجية

المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية

جـــدول رقـــم (٢)

توزيع الصناعات الخفيفة والثقيلة بين الدول العربية عام ١٩٦٩

الدولـــة	تصنيف الناتـج وفقا للسلع المنتجة		
	سلع استهلاكية ٪	سلع وسيطة وانتاجية ٪	المجموع ٪
الاردن	١ر١	١ر١	٢ر٢
تونس	٤ر١	٢ر١	٦ر٢
الجزائر	٧ر١	٦ر٠	١٣ر١
السعودية	...	...	...
السودان	٣ر٨	٨ر٠	٤ر٦
سوريا	٦ر٥	١ر١	٦ر٧
العراق	٣ر٧	٤ر٣	٨ر٠
الكويت	٩ر٠	٤ر٨	٥ر٧
لبنـــان	٥ر٥	٢ر١	٧ر٦
ليبيـــا	١ر٣	٤ر٠	١ر٧
مصر	١ر١٦	٩ر٩	٢٦ر٠
المغرب	١٢ر٠	٦ر٢	١٨ر٢

المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جـــدول رقـــم (٣)

تطور الواردات والصادرات الصناعية العربية في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠

(مليـــون دولار)

فروع الصناعة التحويلية	الواردات الصناعية				الصادرات الصناعية			
	١٩٦٧		١٩٧٠		١٩٦٧		١٩٧٠	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبـــغ .	٥١٦	١٨ر٥	٥١٢	١٦ر٥	٢١٥	٣٥ر٤	٢٦٨	٣٩ر٢
الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية	٢٧٣	٩ر٨	٣٣١	١٠ر٥	١٢٢	٢٠ر١	١٧٧	٢٥ر٩
منتجات الاخشاب والاثاث	١٦١	٥ر٨	١٦٠	٥ر١	—	—	—	—
الورق والطباعة والنشر	١٠٩	٣ر٩	١١٨	٣ر٨	—	—	—	—
الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٤٢٧	١٥ر٤	٤٥٩	١٤ر٦	٢٤٥	٤٠ر٣	٢١٥	٣١ر٤
منتجات من خامات غير معدنية	٣٨	١ر٤	٥٩	١ر٩	٢٥	٤ر٢	٢٣	٣ر٤
معدنية اساسية	٤٧٣	١٧	٣٣٤	١٠ر٧	—	—	—	—
منتجات معدنية وعدد وآلات	٧٨٢	٢٨ر٢	١١٦٨	٣٧ر١	—	—	—	—

المصدر : ملخص احصاءات التجارة الخارجية للـــدول العربيـــة ــ المركـــز الاحصائي / الادارة الاقتصادية ــ الامانة العامـــة لجامعة الدول العربيـــة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ .

جدول رقـم (٤)

بعض معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية للدول العربية مقارنة بكل من المعدلات المحققة في الماضي القريب وبتوصيات الامم المتحدة عن العقد الثاني للتنميـــــة

الدولـــة	فترة الاداء الفعلي	فترة الخطة	معدلات النمو السنوية المحققة في الماضي			معدلات النمـــو السنويـــة المستهدفة في الخطط				
			الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	ناتج الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	ناتج الصناعة التحويلية	صادرات	واردات
			٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
توصيات الامم المتحدة عن معدلات التنمية في النصف الاول من عقد السبعينات						٦	٤	٨	٧	٧
الاردن	٦٦ — ١٩٦٩	٧٢ — ١٩٧٥	٦ر٣٧	٦ر٥٦	٧ر٧٥٠	٧ر٧	١ر٦	١٢ر٨	١٦ر٤	٧ر٥
تونس	٦٦ — ١٩٧٠	٧٢ — ١٩٧٦	٧ر٥٧	٧ر٨٤	(٧ر٩٨)	٦	٢ر٨	١٠ر٩	٨ر٠	١٣ر٣
الجزائر	٦٦ — ١٩٦٩	٧٠ — ١٩٧٣	٥ر٣٨	١١ر٧٥	٣ر٩٣	٨ر٩	٢ر٨	١٥ر٤	...	...
السعودية	غ . م	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤٠	...	...	...	٩ر٣	٤ر٥	١٦ر٥	...	...
السودان	٦٦ — ١٩٧٠	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٢ر٤٤	٣ر٦٥	٦ر٥٩	٧ر٢	٩ر٤	١٥ر٠	...	...
سوريا	٦٦ — ١٩٧٠	٧١ — ١٩٧٥	٧ر٤٣	٢ر٦٢	٦ر٧٣	٧ر٨	٤ر٩	١٤ر٧	١٠ر٢	٥ر٦
العراق	٦٦ — ١٩٧٠	٧٠ — ١٩٧٤ **	٢ر٨٠	٤ر٧٨	٩ر٥٢	٨ر٥	٨ر٨	١٢ر٥	٢ر٧	٤ر٧
الكويت	٦٦ — ١٩٧٠	٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١	٤ر٧٨	...	٤ر٧٨	٦ر٣	١١ر٣	٨ر٨	...	...
لبنان	٦٦ — ١٩٧٠	٧٢ — ١٩٧٧	٤ر٦٢	٠ر٢	٥ر٠٩	٨ر٩	٤ر٥	٩ر٥	...	...
ليبيا	٦٦ — ١٩٧٠	٧٣/٧٢ — ٧٥/٧٤	١٤ر٠٦	٣ر٨١	٨ر٨٩	٩ر٥	١٢ر٢	١٩ر٨	...	...
مصر	٦٦/٦٥ — ٧٠/٦٩	٧٣ — ١٩٧٧	٣ر٦٥	٤ر٧٨	٣ر٣١ *	٦ر٩	٣ر٥	٩ر٠	٩ر٠	٤ر٠
المغرب	٦٦ — ١٩٧٠	٧٣ — ١٩٧٧	٤ر٧٨	٥ر٨٥	٤ر٣٠	٥ر٧	٢ر٨	٧ر٣	١٠ر٠	٨ر٠

* معدل النمو السنوي المحقق لناتج الصناعة في مصر يشمل كلا من الناتج التحويلي والاستخراجي .

* * خطة التنمية في الكويت عن الفترة ٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١ مدرجة هنا للاسترشاد فقط حيث أنه لم يتم اقرارها من السلطات المختصة .

المصدر : دراسات المسح الصناعي للدول العربية ، ودراسة **خطط التنمية في الدول العربية** ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جـدول رقـم (٥)

مخلص برامج تنمية الصناعة التحويلية في الدول العربية في اوائل السبعينات

الدوله	سنوات الخطه	نقـص الصناعـة التحويليـة				متوسط معدل النمو السنوي	نسبة المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي	العمـالة في الصنـاعة التحويليـة				متوسط معدل النمو السنوي	نسبة المساهمة في زيادة العمالة الوطنيه	اجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية		
		في بداية الخطه		في نهاية الخطه				في بداية الخطة		في نهاية الخطة				قيمة مليون دولار	النسبة الى الاستثمارات الكلية بالخطه	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطه
		قيمة مليون دولار	٪	قيمة مليون دولار	٪			عدد الف مشتغل	٪	عدد الف مشتغل	٪					
الاردن	٧٣ — ٧٥	٦٧ر٢	١١	٩٩ر٤	١٣	١٢ر٨	١٨ر٣ *	٢٢ر٥	٦ر٣	٣٢ ار	٧ر٥	١١ر٩	١٢ر٩	٥٤ر٦	١٠ر٩	٢ر٦
تونس	٧٣ — ٧٦	١٩٣ر٩	١٠ر٤	٣٠١ر٧	١٢ر٣	١٠ر٩	١٨ر٩	١٧١	١٣	٢١١ر٨	١٤ر١٠	٥ر٤	٢١ر٩	٣٣٣ر٨	١٣ر٢	٣ر٧
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٥١٦ر٥	١٧ر٤	٩٥٧	٢٢ر٤	١٥ر٤	٣٠ر١	١١٢	..	١٧٨ر٨	..	١١ر٧	..	١٢٩٤ر٧	٢٣	٨ر٣
السعودية	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٣٤٢ر٢	٨ر٩	٥٦٢ر٧	٩	١٦ر٥	١٥ر٧	٥١ر٨	٤ر١	٧٠ر٣	٤ر٧	٦ر٣	٥ر٩	١٧٢ر٦	٣ر٦	٠ر٥
السودان	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	١٤٧ر٠	٩	٢٣١ر٥	٩	١٥	١٨ر٧	١٥٠	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٩	٦ر٣	٧ر٦	١٧٣ر٥	١٥ر٨	١ر٧
سوريا	٧١ — ٧٥	٣٠٣ر٧	١٩ر٥	٦٣٢ر٥	٧٢ر٣	١٤ر٧	٣٦ر٧	٢٢٦	١٢	٣٦٨	١٥	٩ر٧	٢١ر٥	٣١٨ر٥	١٥ر٢	٣ر٧
العراق	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٢٨٨ر٤	٩ر٤	٥٥٠ر	١١ر٩	١٢ر٥	١٣ر٨	١٤٨	٥ر٨	٢٣٣ر١	٦ر٦	٩	٧ر٩	٨٤٣ر٢	١٨ر٧	٤ر٢
الكويت	٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١	٨١ر٢	٣ر٦	١٢٦ر٠	١ر٤	٨ر٨	٥ر٠	١٧ر٩	٩ر٧	...	..	..	..	٢٤٠ر٨	١٠ر٣	١ر٧
لبنان	٧٢ — ٧٧	٢٠١ر٧	١٣ر٣	...	...	٥ر٩	١٤ر١	١٠٠	١٥ر٧	...	..	..	..	١٥ر٢	..	..
ليبيا	٧٢/٧٢ — ٧٥/٧٤	٧٣ر٦	١ر٦	١٣٣ر٨	٢ر٢	١٩ر٨	٣ر٣	٣٥ر٤	٦ر٩	٠٤٤ر٩	٧ر٨	٧ر٩	١٣ر٩	٦٢٩ر٩	١٣ر٦	٣ر٧
مصر	٧٣ — ٧٧	١٣٥٠ر٣	٢٠ر٤	٢١٢٦ر٦	٢٢ر٧	٩	٢٦ر٦	١٠٩٣ر٥	١٢ر٦	١٣٢٩ر٧	١٣ر٦	٣ر٩	٨٠ر٧	..	..	..
المغرب	٧٢ — ٧٧	٧٥٧ر٦	١٥ر٦	١٠٩٨ر٠	١٩ر١	٧ر٣	١٩ر٦	...	..	٦٠٠	١٣ر٥	٨ر١	..	..	..	..

* نسبة مساهمة القطاع في زيادة الناتج المحلي = متوسط معدل النمو السنوي المستهدف للقطاع / متوسط معدل النمو السنوي المستهدف للاقتصاد القومي × الاهمية النسبية لناتج القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

* **المصدر** ، دراسة **خطط التنمية في الدول العربية** ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤

جـــدول رقـــم (٦)

متوسط نصيب الفرد من كل من الناتج المحلي الاجمالي وناتج الصناعة التحويلية

الدولة	سنوات الخطة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي			متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية			
		(١) في بداية الخطة دولار	(٢) في نهاية الخطة دولار	معدل النمو السنوي المستهدف ٪	في بداية الخطة		في نهاية الخطة		معدل النمو السنوي المستهدف
					دولار	النسبة الى العامود رقم (١) ٪	دولار	النسبة الى العامود رقم (٢) ٪	
الاردن	٧٣ — ٧٥	٢٥٣	٢٩٢	٤ر٧	٢٧ر٩	١١ر٠	٣٧ر٩	١٢ر٩	٩ر٨
تونس	٧٣ — ٧٦	٢٣٥	٧١٤	٥ر٤	٣٤ر٨	١٠ر٣	٥١ر٣	١٢ر٣	١٠ر٣
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٢٢٥	٢٨٥	٥ر٨	٣٩ر٠	١٧ر٣	٦٣ر٨	٢٢ر٣	١٢ر٣
السعودية	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٤٩٩	٧٢٥	٧ر٤	٤٤ر٢	٨ر٨	٦٦ر٢	٩ر١	١٤ر٦
السودان	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	١٠٨	١٣٤	٤ر٣	٩ر٧	٨ر٩	١٣ر٢	٩ر٨	١٢ر١
سوريا	٧١ — ٧٥	٢٥٧	٣٢٦	٤ر٦	٥٠ر٠	١٩ر٤	٨٨ر٩	٢٧ر١	١١ر٥
العراق	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٢٨٢	٣٨٠	٥ر٩	٢٦ر٤	٩ر٣	٤٥ر٣	١١ر٩	٩ر٩
الكويت	٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١	٣٩٣٥	٣٧٠٤	—ر٨	١٤٢ر٤	٣ر٦	١٥١ر٧	٤ر٠	٠ر٧
لبنان	٧٢ — ٧٧	٥٦٩	٨٠١	٥ر٦	٧٥ر٩	١٣ر٣	٠٠	٠٠	٦ر٢
ليبيا	٧٣/٧٢ — ٧٥/٧٤	٢٢٦٢	٢٧٠٢	٥ر٨	٣٦ر٢	١ر٦	٥٩ر٢	١ر٢	١٧ر١
مصر	٧٣ — ٧٧	١٨٩	٢٣٥	٤ر٣	٣٨ر٥	٢٠ر٣	٥٣ر٣	٢٢ر٦	٦ر٤
المغرب	٧٣ — ٧٧	٢٥٦	٣٠٢	٣ر١	٤٤ر٨	١٧ر٥	٥٧ر٦	١٩ر٠	٤ر٩

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للـــدول العربيـــة ، ١٩٧٤

جـــدول رقـــم (٧)

متوسط انتاجية المشتغل في كل من قطاع الصناعة التحويلية والاقتصاد القومي
(بالدولار الامريكي)

الدولة	سنوات الخطة	متوسط انتاجيـــة المشتغـــل فيقطاع الصناعة التحويلية				متوسط انتاجية العامل فـــي الاقتصاد القومي			
		في بداية الخطة	في نهاية الخطة	الزيـــادة الكليـــة المستهدفة ٪	معدل النمو السنـــوي المستهـــدف ٪	في بداية الخطة	في نهاية الخطة	الزيادة الكلية المستهدفـــة خلال الخطة ٪	معدل النمو السنـــوي المستهـــدف ٪
الاردن	٧٣ — ٧٥	٢٩٨٦	٣٠٩٦	١٠٣ر٧	٠ر٩	١٦٩١	١٧٨٠	١١٥ر٣	٤ر٧
تونس	٧٣ — ٧٦	١١٣٤	١٤٢٩	١٢٦	٥ر٨	١٣٤٨	١٦٣٢	١٢١ر١	٤ر٨
الجزائر	٧٠ — ٧٣	٤٦١١	٥٣٥١	١١٦	٣ر٧	٣٥٣٧	٣٨٦٤	١٠٩ر٢	٢ر٢
السعودية	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٦٦٠٥	٨٠٠٤	١٢١ر٢	٣ر٨	٣٢٦٩	٤١٢٥	١٢٦ر٢	٤ر٦
السودان	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	٩٨٠	١١٢٩	١١٥ر٢	٢ر٨	٢٥٣	٣٣٠	١٣٠ر٤	٥ر٣
سوريا	٧١ — ٧٥	١٣٤٣	١٧١٨	١٢٧ر٩	٤ر٩	٨٢٧	٩٣٩	١١٣ر٥	٢ر٥
العراق	٧١/٧٠ — ٧٥/٧٤	١٩٤٨	٢٣٦٠	١٢١ر١	٣ر٨	١٢٠٦	١٣٠٤	١٠٨ر١	١ر٥
الكويت	٦٨/٦٧ — ٧٢/٧١	٤٥٢٧	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	١٢٠٩٠	١٢٩٧٢	١٠٧ر٣	١ر٤
لبنان	٧٢ — ٧٧	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	غ ٠ م	٢٧٩٨	غ ٠ م	غ٠م	غ٠م
ليبيا	٧٣/٧٢ — ٧٥/٧٤	٢٠٧٩	٢٩٧٩	١٤٣ر٣	١١ر٩	٩٠٢١	١٠٦٨٩	١١٨ر٥	٥ر٦
مصر	٧٣ — ٧٥	١٢٣٤	١٥٨٧	١٢٨ر٦	٤ر٩	٧٦٢	٩٤٤	١٢٣ر٩	٤ر٣
المغرب	٧٣ — ٧٥	غ ٠ م	١٨٣٠	غ ٠ م	غ ٠ م	١١٩٢	١٢٩٧	١٠٨ر٨	١ر٦

المصدر : خطط التنمية في الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للـــدول العربيـــة ، ١٩٧٤ .

جـدول رقـم (٨)

هيكل الصناعة التحويلية : الاهمية النسبية لناتج الفـروع الصناعية عام ١٩٦٩مقارنة بالاهميه النسبية المستهدفة في الخطط

الدولـة		الاهمال الصناعة التحويلية ٪	الانشطة الرئيسيه للصنـاعـة التحويلية: المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٪	الصناعات النسجية والجلدية والمنتجات الجلدية ٪	صناعة الخشب والفلين والاثاث والتركيبات ٪	صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	صناعات الكيماويات ومنتجات البترول	صناعة المنتجات المعدنية غير المعدنية ٪	صناعة الفلزات الاساسية ٪	صناعات المنتجات المعدنية ٪	صناعات تحويلية اخرى ٪	تصنيف على اساس السلع المنتجة: سلع استهلاكية (٣) ٪	سلع وسيطة وانتاجية (٤) ٪	المجموع
الاردن	معلن (١)	١٠٠	٢١	١٨	٧	٣	١٨	١٥	—	—	١	٥٥	٥٠	١٠٠
	مستهدف (٢)	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	معلن	١٠٠	٤٨	١٢	٢	٥	١٥	٩	٤	٥	—	٦٧	٣٣	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٢٧٫٩	٢٧٫٨	٣٫٨	٨٫٨	١٢	٧٫١	—	١٣٫٣	—	٦٧٫٥	٣٢٫٥	١٠٠
الجزائر	معلن	١٠٠	٢٥	٢١	٨	—	٩	٩	—	٢٨	—	٥٤	٤٦	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	١٩	٢١٫١	—	—	١٢٫١	٨٫١	٧٫٣	١٤٫٤	١٧٫٧	٥٨	٤٢	١٠٠
السودان	معلن	١٠٠	٤٠	٣٦	٥	٢	٨ (٥)	—	—	٩	—	٨٣	١٧	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريا	معلن	١٠٠	٣٦	٤٢	٥	١	٤ (٦)	١	—	١٠	—	٨٤	١٦	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
العراق	معلن	١٠٠	٢٧	١٥	١	٣	٣٢	١٣	—	٩	—	٤٦	٥٤	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	معلن	١٠٠	٩	—	٥	٢	٦٢	٧	—	١٥	—	١٦	٨٤	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	معلن	١٠٠	٢٧	٢٠	٢٠(٧)	—	—	١٥	—	١٣	٥	٧٢	٢٨	١٠٠
	مستهدف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليبيا	معلن	١٠٠	٦٣	٥	٢	٤	١٣	٦	—	٦	١	٧٥	٢٥	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٣٢٫٥	٥٫٧	٤٫٨	—	٣١٫٢	١١٫٩	١٢٫٣	—	١٫٦	٤٥	٥٥	١٠٠
مصر	معلن	١٠٠	٤٧	١٣	٢	—	١٧	٥	—	١٢	—	٦٦	٣٤	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	٣٣	٢٥	٣	٣٫٢	٩٫٩	٦	٠٫٥	١٧٫٤	—	٦٦	٣٤	١٠٠
المغرب	معلن	١٠٠	٢٠	٣١	١	٥	١٧	٥	٤	١٢	٢	٦٢	٣٨	١٠٠
	مستهدف	١٠٠	١٦٫٨	٢٧٫٣	٢٫٨	٣٫٧	١٦٫٥	٣٫٩	٩٫٩	١٧٫٤	—	٥١	٤٩	١٠٠
مجموع الدول	معلن	١٠٠	٣٠٫٥	٢٢٫١	٤٫١	٣٫٠	١٧٫٠	٧٫٠	١٫٤	١٣٫١	٠٫٩	٦١٫٢	٣٨٫٨	١٠٠
	مستهدف	١٠٠												

١ - تمثل متوسط اهمية النشاط داخل قطاع الصناعة التحويلية خلال عام ١٩٦٩ ٢ - تمثل نتائج تحليل الخطط و بهيئات سنوات الخطة ٣ - تمثل نتائج صناعات المواد الغذائية والمنسوجات والخشب والورق والصناعات الاخرى (٤) تمثل نتائج صناعات المشروبات والمنسوجات غير القطنية والجلود الاساسية والمنتجات المعدنية ٥ - تخصص نشاط المنسوجات غير القطنية ٦ - ٢ تخصص لكرتون الورق ٧ - تخصص لنشاط منسوجات الصوف والحرير والصناعات الجلدية والنشر

المصدر خطط التنمية في الدول المختارة وتقرير اليونيدو للصناعة بالدول العربية

جـــدول رقـــم (٩)

الاهمية النسبية لناتج الصناعة التحويلية في اقتصاديات الدول العربيـــــة وتطويرها المستهدف في الخطط

الدول	نصيب الصناعة في الناتج الاجمالي		نسبة ناتج الصناعة للقطاعات السلعية ٪		مراحل النمو على اساس نسبة ناتج الصناعة للقطاعات السلعية					
	متوسط فعلي ٦٦ — ٧٠ ٪	بعد تنفيذ الخطة ٪	متوسط فعلي ٦٦ — ٧٠ ٪	بعد تنفيذ الخطة ٪	دول غير صناعية بعد ٠ — ٢٠		دول قائمة بالتصنيع ٢٠ — ٤٠		دول شبه صناعية ٤٠ — ٦٠		دول صناعية ٦٠ او اكثر	
					فعلي	الخطة	فعلي	الخطة	فعلي	الخطة	فعلي	الخطة
الاردن	٨ر٤	١٣ر٠	٣٠ر٨	٤١ر٠			×			×		
تونس	١٣ر٩	١٢ر٣	٣٥ر٠	٣٢ر٠			×	×				
الجزائر (١)	١٠ر٤	٢٢ر٤	٢٤ر٥	٤١ر٠			×			×		
السودان	٨ر٥	٩ر٠	١٦ر٩	١٧ر٠	×	×						
سوريا	١٥ر٥	١٥ر٨	٣٦ر٨	٥٨ر٠			×			×		
العراق	٩ر٤	١١ر٩	١٥ر٤	٢٠ر٠	×		×					
الكويت	٣ر٨	٤ر١	٥ر٧	٨ر٠	×	×						
لبنان	١٣ر٢	—	٥١ر٤	—					×	٤٠م		
ليبيا	١ر٩	٢ر٢	٢ر٩	٤ر٠	×	×						
مصر (٢)	١٧ر٧	٢٢ر٧	٤١ر٢	٤٤ر٠					×	×		
المغرب	١٣ر٩	١٩ر١	٢٥ر٨	٤٢ر٠			×			×		
المتوسط			٢٣ر٠	٢٩ر٠			×	×				

١ ـ ٦٦ ـ ١٩٦٩ . (٢) بتصمير الصناعة الاستخراجية .

المصدر : **خطط التنمية في الدول العربية** ومركز التنمية الصناعية للدول العربيـــــة

الهوامش

(١) و (٢) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومن :
UNIDO : Industrial Development Survey, Vol. V, N.Y. 1973.

(٣) "The Industrial Revolution was more than industrial and less than a revolution".

(٤) لمزيد من التفصيل يرجع مثلا الى :
Everett E. Hagen, Economics of Development, (Homewood, Ill., 1969), chapter 5.

(٥) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية على أساس متوسط السنوات ٦٦ — ١٩٦٩ ، ويلاحظ ان فيما يتعلق بمصر فان النسبة تتضمن الصناعة الاستخراجية .

(٦) يقصد **بالصناعات الخفيفة او الاستهلاكية** في هذه الدراسة (أ) الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ . (ب) صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية . (جـ) صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الاثاث . (د) صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر . و (هـ) الصناعات التحويلية الاخرى الغير مستكملة التعريف . ومن ناحية أخرى يقصد **بالصناعات الثقيلة او الوسيطة والانتاجية** : (أ) الصناعات الكيماوية بما فيها تكرير البترول والمطاط والبلاستيك . (ب) الصناعات التعدينية غير المعدنية باستثناء البترول والفحم ومواد البناء . (جـ) الصناعات المعدنية الاساسية و (د) صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات .

(٧) نسب محسوبة بواسطة مركز التنمية الصناعية للدول العربية من واقع **ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية** ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٧٠ ، وكذلك من واقع البيانات الواردة في المرجع السابق ذكره لمؤسسة اليونيدو .

(٨) U.N. International Development Strategy, N.Y. 1970.

(٩) لم تتوافق خطط التنمية الاقتصادية العربية موضع الدراسة في تواريخ بدايتها ولا في فتراتها الزمنية . ولا شك ان في تلاقيها في توقيت خططها مستقبلا ما يسهل المقارنة والتنسيق بين هذه الخطط . انظر توصيات دراسة **خطط التنمية في العالم العربي : تحليل مقارن** (مركز التنمية الصناعية للدول العربية) صفحات ٣٣ — ٣٥ .

(١٠) نسبة مساهمة القطاع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي =

معدل النمو المستهدف لناتج القطاع / معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي × الاهمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي

(١١) لمزيد من البيانات المبوبة والمقارنة عن المشروعات المزمع اقامتها في كل من فروع الصناعة التحويلية في الدول موضع الدراسة يمكن الرجوع الى **خطط التنمية في الدول العربية** ، المرجع السابق ذكره ، صفحات ٤٦٧ — ٤٩٧ .

(١٢) المقصود بالقطاعات السلعية هي قطاعات الزراعة ، والمناجم والمحاجر ، والصناعة التحويلية وقطاع مرافق الكهرباء والغاز والمياه .

(١٣) World Bank, Industry : Sector Working Paper, April 1972.

(١٤) على أساس المتوسط السنوي لكل دولة في الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ .